الأنباء
السبت 24 نوفمبر 2012

مسار البورصة رهن توجهات المحفظة الوطنية الأسبوع الجاري

الكويت ـ رويترز: قال محللون ان نشاط بورصة الكويت سيتحدد بناء على توجهات المحفظة الوطنية التابعة للهيئة العامة للاستثمار التي تمثل الصندوق السيادي للكويت.

وقالوا لـ «رويترز» ان هناك مؤشرات قوية على أن المحفظة الوطنية نشطت بقوة في السوق خلال هذا الأسبوع لاسيما في اليومين الأخيرين.

وأغلق مؤشر كويت 15 عند مستوى 1021,99 نقطة مرتفعا بمقدار 25,31 نقطة تمثل 2,5٪ عن إغلاق نهاية تداولات الأسبوع الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقا عند مستوى 5888,3 نقطة بارتفاع قدره 87,8 نقطة توازي 1,5٪ عن اغلاق الأسبوع الماضي.

وقال مثنى المكتوم مساعد المدير في شركة الاستثمارات الوطنية الكويتية إن ارتفاع المؤشرات هذا الأسبوع ناتج عن «ضخ واضح للسيولة باتجاه الأسهم القيادية وترافق معه نشاط مضاربي في قطاع الخدمات المالية على وجه الخصوص».

وأضاف المكتوم «واضح أن هناك ضخ سيولة لاستهداف سلع رئيسية وقيادية بالسوق.. لا نجزم بأنها تابعة لطرف معين لكن واضح أن هذا الطرف مؤسسي».

وأوضح المكتوم أن هناك تكهنات بأن الحكومة مقبلة على خطوات مهمة لتحسين أوضاع الاقتصاد الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على أسعار الأسهم التي ارتفع بعضها بالحد الأعلى.

وذكر المكتوم أن الأمر سيتضح إلى حد كبير بعد اجتماع مجلس الوزراء الذي عادة يكون في أول الأسبوع، مبينا أن الحكومة لو أقرت مثل هذه الإجراءات فسيعطي ذلك دفعة جديدة للسوق وإن كان «بحدة أقل» لكن إذا لم يحدث ذلك فسيكون هناك «رد فعل عكسي» وسيظهر ذلك من خلال عمليات جني أرباح.

وقال مجدي صبري المحلل المالي إن الأسبوع الماضي حتى لو شهد عمليات جني أرباح على الأسهم الصغيرة إلا أن الأسهم القيادية ستظل متماسكة.

وتوقع صبري أن يشهد الأسبوع المقبل «نوعا من التأسيس لمستوى سعري يهدف للوصول إلى 5900 نقطة للمؤشر السعري في محاولة للارتفاع أكثر».

وقال مهند المسباح نائب المدير التنفيذي في شركة مرابحات الاستثمارية إن متابعة هذا الأسبوع تظهر وجود «سيولة كبيرة في السوق وتداولات تتم على أسهم قيادية» وهو ما يحتمل الكثير من التفسيرات منها أن يكون ذلك عبارة عن «استثمارات استراتيجية» من بعض الأطراف.

وأضاف المسباح انه في ظل غياب الشفافية وغياب المعلومات حول الأموال المستثمرة من الداخل والخارج والمحافظ والصناديق وغيرها يمكن استنتاج أنه «لا يوجد هناك قوة تداول بهذا الحجم وهذا الوضوح سوى المحفظة الوطنية الحكومية».

واستبعد المسباح قيام أي من المجاميع الاستثمارية بهذه التداولات بعد عزوفها لأشهر عديدة عن التداول بالسوق الذي بات يعاني شح السيولة على مدى أشهر.

وتسود تكهنات في الكويت بأن تتخذ الحكومة عددا من القرارات لتحسن أحوال المواطنين الكويتيين اقتصاديا وتقدم لهم مزيدا من التسهيلات في ظل صراع سياسي محتدم مع المعارضة وقبيل أيام من إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة في أول ديسمبر.

وتمر الكويت حاليا بحالة من التوتر السياسي لكن هناك مؤشرات على أن المعارضة باتت تعول أكثر وأكثر على مقاطعة الانتخابات بدلا من المظاهرات والاحتجاجات في الشوارع رغم وجود دعوة لتنظيم احتجاجات ليلة الانتخابات.

ونجحت المعارضة في الأسابيع الأخيرة في أنشطة مختلفة للاعتراض على مرسوم أميري صدر الشهر الماضي لتعديل نظام الدوائر الانتخابية في غيبة البرلمان.

وتقول المعارضة إن المرسوم لا ضرورة له وتعتبر أن هدفه الحقيقي هو تقليص حصتها في الانتخابات المقبلة بينما اعتبر صاحب السمو الأمير أن هذا المرسوم ضروري للحفاظ على الوحدة الوطنية ونسيج المجتمع من التفتت بسبب قانون الانتخابات القديم.

وأعلنت التكتلات السياسية الأساسية في الكويت والعديد من الرموز القبلية مقاطعتها للانتخابات.

بينما دعا صاحب السمو الأمير في كلمة بثتها وكالة الأنباء الكويتية كونا المواطنين للمشاركة بفاعلية في الانتخابات.

وقال المسباح «انه لا يوجد تصريحات رسمية» بشأن الإجراءات الاقتصادية المرتقبة لكن الأجواء السياسية توحي بأن هناك شيئا ما كما أن مواقع التواصل الاجتماعي مليئة بالعديد من هذه التكهنات.

وقال صبري ان مستوى السيولة في تداولات الأسبوع المقبل سيعتمد على التداولات التي ستتم على الأسهم القيادية لأنها هي الأكثر تأثيرا متوقعا أن يدور المتوسط اليومي حول 35 مليون دينار. وبلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات هذا الأسبوع 32,7 مليون دينار.

خفض أبوظبي للإنفاق يقلق المستثمرين

دبي ـ رويترز: مراجعة أبوظبي للمؤسسات المرتبطة بالحكومة التي شملت تقليص الإنفاق الحكومي وتأجيل مشروعات مهمة تجعل المستثمرين والأطراف المعنية كافة في حيرة بشأن مستقبل صفقات الأعمال في الإمارة الغنية.

وبدأت الإمارة التي تقبع على 95٪ من الاحتياطيات النفطية للإمارات العربية المتحدة انشاء بنايات فاخرة ومشروعات بنية تحتية عملاقة على غرار جارتها الصاخبة دبي وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالا.

إلا أن أبوظبي اضطرت للاقتصاد في الإنفاق وسط تباطؤ عقاري. وأفضت مراجعة قام بها الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان شقيق حاكم أبوظبي ورئيس الإمارات لأنشطة نحو 40 شركة ودائرة مرتبطة بالحكومة إلى الغاء مشروعات كبيرة وتجميد تمويلات وتغيير إدارات عليا لعدة مؤسسات.

وأولوية أبوظبي هي خفض ديون الشركات المرتبطة بالحكومة والتي تحمل ضمانا ضمنيا من أبوظبي وتضمن تحقيق عائد على صفقات استحواذ بمليارات الدراهم.

وقال مصرفي لدى شركة دولية بالخليج رفض نشر اسمه نظرا لحساسية الموضوع «سترى كثيرا من عمليات تنظيف الميزانيات من الديون في العام المقبل وبيع بعض الأصول وتعديل قيمة كثير من الاستثمارات وفقا لقيمة السوق».

وأضاف المصرفي في مقابلة ضمن قمة «رويترز» للاستثمار بالشرق الأوسط «تريد (أبوظبي) من المراجعة جعل المؤسسات المرتبطة بالحكومة قادرة على الاعتماد على نفسها».

وربما يخيب أمل المصرفيين الذين يأملون أن تترجم السيولة الكبيرة لدى الإمارة من ايرادات النفط إلى فرص مربحة.

وقال مصرفي كبير بدبي «هناك بعض التفويضات التي تم تأجيلها لفترة طويلة أو التي نعرف جيدا أنها قد لا تنتقل لطور التنفيذ».

وأضاف «يكون الوضع صعبا عندما تشهد إحدى المناطق الرئيسية في الخليج تباطؤا. لكن المهم لأي بنك هو البقاء وقت اتخاذ القرارات الصعبة حتى يمكنه المشاركة عندما تعود الأمور لطبيعتها».

وسحبت أبوظبي أيضا بعض استثماراتها التي رأت انها غير جذابة.

وعمدت «آبار للاستثمارات» وهي مساهم كبير في بنك أوني كريديت الايطالي وجلينكور انترناشونال إلى جانب شركات أخرى لبيع حيازاتها في بعض الشركات.

وباعت الشركة التابعة لشركة الاستثمارات البترولية الدولية (ايبيك) المملوكة للإمارة حصتها في دايملر في أكتوبر وتخارجت هذا الشهر من حصة نسبتها 40٪ في فريق مرسيدس لسباقات فورمولا 1.

وقال المصرفي المقيم بدبي «مهما كنت غنيا فإنه ينبغي أن يكون لديك سجل بمصارف أموالك وأن تتأكد من استثمارها بالشكل المناسب».

ويتضح مدى بطء أنشطة الصفقات من حقيقة أن عشرات البنوك حاولت الحصول على أدوار استشارية في صفقة اندماج ترعاها الحكومة بين «الدار» و«صروح» العقاريتين المملوكتين للإمارة.

وتسعى الحكومة لترتيب اندماج بين «الدار» و«صروح» في محاولة لدمج شركات السوق العقارية واحكام السيطرة على الطفرة العقارية. إلا أن زيادة المعروض بالسوق مازالت تشكل ضغطا على النمو في أبوظبي.

وبالرغم من أن السوق العقارية بأبوظبي أفضل حالا بكثير منها في دبي حيث فقدت العقارات ثلثي قيمتها بعد عام 2008 فإن أسعار المنازل في أبوظبي تتراجع بشكل مستمر ومن المتوقع وفقا لاستطلاع أجرته رويترز في مايو أن تنخفض 5٪ في عام 2012 مع نمو المعروض.

وتشكو شركات انشائية واستشارية وهندسية تعمل في مشروعات بناء بمليارات الدولارات لحساب كيانات مرتبطة بالحكومة من تباطؤ المدفوعات وعدم انتظامها مما يؤدي لصعوبات مالية.

وأصدرت أبوظبي قانونا في الآونة الأخيرة يلزم موظفي القطاع العام الذين يقيمون خارج الإمارة بالانتقال للعيش داخلها فيما تعتبر خطوة لتعزيز القطاع العقاري.

وقال ريك بودنر الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني إن الشركات الإقليمية والعالمية التي مقرها دبي وتريد العمل في أبوظبي قد تضطر لإعادة النظر في أماكن مقراتها أو تقسيم مكاتبها بين الإمارتين.

ويرى بعض المستثمرين والمصرفيين بارقة أمل في الانفاق الاتحادي على الاسكان والمرافق والنقل بالرغم من أن صندوق النقد الدولي حذر من أن استمرار الانفاق الحكومي في الدول المنتجة للنفط قد يدفعها للعجز بحلول عام 2017 تقريبا.

الشركات الخليجية تتطلع للأسواق الناشئة لتحقيق النمو

دبي ـ رويترز: تتطلع الشركات الخليجية والمستثمرون المدعومون من الحكومات والذين يتمتعون بوفرة في السيولة ويواجهون خيارات محدودة للنمو في أسواقهم المحلية إلى الأسواق الناشئة في أفريقيا وآسيا للحصول على موطئ قدم في قطاعات رئيسية مثل البنوك والاتصالات.

ومنذ سنوات يضخ مستثمرون من الخليج أموال النفط في أسواق متقدمة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. والتركيز المستمر على بلدان أقل تقدما أمر جديد وربما يكون له آثار كبيرة على الاقتصادات التي ستتدفق عليها هذه الأموال.

ويعد بنك الإمارات دبي الوطني أكبر بنوك دبي أحد النماذج على هذا التوجه، إذ قال المدير التنفيذي للبنك ريك بودنر لقمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط هذا الأسبوع إن البنك يسعى إلى عمليات استحواذ محتملة في مناطق بينها أفريقيا.

وأضاف بودنر «إذا ما كانت هناك فرصة جيدة للاستفادة من ضعف أسعار الأصول في المنطقة فيجب عليك أن تدرسها».

وتظهر بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بداية هذا التوجه.

فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية ومعظمها من الخليج 24٪ إلى 24,6 مليار دولار العام الماضي بينما قفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من كل دول العالم 17٪ إلى 1,69 تريليون دولار.

وكانت الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر العربي لافتة لأنها حدثت خلال انتفاضات الربيع العربي والتي ربما كان من المتوقع أن تكبح التدفقات مع إحجام معظم الشركات عن المخاطرة.

ويقف حافزان رئيسيان وراء تدفق الاستثمارات الخليجية على الأسواق الناشئة.

يتمثل الحافز الأول في أن نمو الشركات الخليجية تجاوز استيعاب أسواقها المحلية وتضطر إلى التوجه للخارج حتى تستطيع مواصلة النمو. فقطر على سبيل المثال لديها 20 بنكا يخدمون نحو مليون نسمة هم كل سكان البلاد.

ويجري بنك قطر الوطني وهو أكبر بنوك الدولة الخليجية بقيمة سوقية تزيد على 25 مليار دولار مفاوضات في مرحلة متقدمة لشراء البنك الأهلي سوسيتيه جنرال الذراع المصرية لبنك سوسيتيه جنرال.

ووافقت شركة اتصالات قطر (كيوتل) المملوكة للدولة في يونيو على مضاعفة حصتها إلى المثلين في آسياسيل ثاني شركة لخدمات الهاتف المحمول في العراق إلى 60٪ مقابل 1,47 مليار دولار.

وربما تسعى للحصول على حصة في اتصالات المغرب بعد أن قالت فيفندي الفرنسية الشهر الماضي إنها تلقت أربعة خطابات لإبداء الاهتمام بعملية البيع المحتملة لحصتها في الشركة المغربية التي تبلغ 53٪.

أما الحافز الآخر فأكثر ايجابية.. إذ تعتقد الشركات الخليجية أن مهاراتها وخلفياتها تمنحها ميزة تنافسية في اقتناص بعض الفرص في الأسواق الناشئة.

ومن بين المجالات التي تعتزم الهيمنة عليها قطاع المصارف الاسلامية المتوقع أن ينطلق في شمال أفريقيا بعد الاطاحة بأنظمة شمولية هناك العام الماضي.

وقال جمال عبد الملك رئيس مجلس إدارة مصرف التجارة والتنمية الليبي «نجد اهتماما كبيرا من البنوك الخليجية والاقليمية التي ترغب في دخول السوق الليبية خاصة تلك التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية».

وتمنع دول مثل السودان المنكوب بالحروب والفقر وصراع يمتد لعشرات سنوات مع جنوب السودان المستثمرين الأجانب لكنه يبدو سهل المنال بالنسبة للخليج بسبب الروابط الثقافية والسياسية.

وذكر فادي الفقيه المدير العام لبنك الخرطوم أن المستثمرين في البنك ـ الذي تمتلك بنوك خليجية معظمه بينها بنك دبي الاسلامي ومصرف الشارقة الاسلامي ـ يعتزمون زيادة رأسمالهم.

وقال لقمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط إنه ستتم زيادة رأس المال خلال عامين إلى مليار جنيه سوداني (225 مليون دولار وفقا لسعر الصرف الرسمي) من 300 مليون جنيه ما يتيح للبنك توسيع مشروعاته المالية والزراعية والتعدينية في البلاد.

وقال بودنر المدير التنفيذي لبنك الامارات دبي الوطني إن وضع دبي كمركز مالي وتجاري يربط العديد من المجموعات الرئيسية من الأسواق الناشئة يجعل من المنطقي أن يفكر البنك في الاستثمار في هذه الأسواق.

وتابع «تتمثل إستراتيجيتنا في الأمد الطويل في الاستفادة من النفوذ المتنامي لدبي فيما يتعلق بمواقع تسهيل التجارة وتدفقات رأس المال بين أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا.. نعتقد أن دبي في موقع نموذجي لربط هذه التدفقات معا».

وبشكل تقليدي يصب مستثمرو السندات في الخليج تركيزهم على المنطقة. لكن في سبتمبر اشترى مستثمرو الخليج نحو 60٪ من أول إصدار تركي لصكوك إسلامية بما إجماليه 1,5 مليار دولار.

واعتبر هذا مؤشرا على استعداد الصناديق الخليجية للمغامرة في غير أسواقها المعتادة وربما يعقب ذلك استثمارات خليجية في سندات تعتزم إصدارها دول شمال أفريقيا الساعية لإصلاح مالياتها العامة بعد الربيع العربي.

دول الخليج مرشحة لاستقطاب مصانع لصناعة السيارات في المدى القريب

أبدى متخصصون ومديرو شركات بقطاع الألمونيوم تفاؤلا كبيرا بإمكانية قيام صناعة للسيارات بمنطقة الخليج، مؤكدين أن الفرصة باتت مواتية لاتخاذ قرارات بهذا الشأن للاستفادة من عديد المعطيات الاقتصادية الدولية، والميزات التفضيلية بالأسواق المحلية. وقال الأمين العام للمجلس الخليجي للألمونيوم محمود الديلمي خلال أعمال مؤتمر «عربال 2012» للألمونيوم الذي أنهى أعماله بالدوحة إن قيام صناعة للسيارات بدول الخليج بات أمرا واردا جدا، خاصة في ظل الحديث عن ترتيبات تجريها جهات بالسعودية مع شركة مازدا اليابانية لإنشاء مصنع لتجميع المركبات. وأضاف الديلمي في حديث لـ «الجزيرة نت» أن المنطقة مهيأة بشكل قوي لاستقبال مصانع من هذا النوع، بالنظر إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وتمتع المستهلكين بقوة شرائية كبيرة، وأكد أن المنطقة تزخر بإمكانات هائلة من مادة الألمونيوم التي أضحت في بؤرة اهتمام مصنعي السيارات لخفتها وموافقتها للاشتراطات البيئية، وقدرتها على خفض استهلاك الطاقة. وأشار في هذا الإطار إلى أن دول الخليج تنتج بالوقت الحالي نحو 3,5 ملايين طن سنويا من هذه السلعة، مع تطلعات لرفعها إلى خمسة ملايين بحلول العام 2015، لتمثل بذلك حصة تفوق 10٪ من الإنتاج العالمي. ونبه الديلمي إلى أن دول الخليج بحاجة إلى إرادة سياسية للتحول نحو صناعات جديدة تستخدم مخرجات صناعة الألمونيوم، بعيدا عن التفكير في توسيع الصناعات التحويلية القائمة حاليا، لأن من شأن ذلك أن ينتج «منافسة عكسية» وفق وصفه. من جهة أخرى، لم يستبعد رئيس مجلس إدارة ألومنيوم قطر عبدالرحمن الشيبي أن تتجه شركات السيارات العالمية نحو منطقة الخليج لإقامة مشاريع لها، وعزا ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو بالمنطقة وتوافرها على موارد طبيعية هائلة، وتمتعها بحوافز ضريبية واستثمارية، علاوة على قربها من مصادر المواد الخام الأساسية. وقال الشيبي لـ «الجزيرة نت»: «من المنطقي أن تجذب هذه المميزات الكبيرة مستثمرين أجانب»، وأضاف «أرى أن وجود المصانع هنا في المنطقة أمر ضروري جدا، وسيحدث في المستقبل القريب أو البعيد». واعتبر الرئيس التنفيذي لشركة بوابة قطر للسيارات أحمد سرور أن دول الخليج أمامها «فرصة تاريخية لن تتكرر كي تأخذ موقعها على خارطة صناعة السيارات بالعالم، يدعمها في ذلك وجود مشاريع نموذجية بالمغرب ومصر على سبيل المثال».

دوافع تفاؤل

وأضاف سرور لـ «الجزيرة نت» أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تنعش الآمال بميلاد هذا النوع من الصناعات بالمنطقة، ويتعلق الأول بتراجع الدول الأوروبية عن خططها التوسعية في قطاع السيارات تحت وطأة أزمة الديون السيادية التي تمر بها. ويرتبط العامل الثاني بالدور القيادي الذي باتت تضطلع به دول شرق آسيا القريبة جغرافيا من منطقة الخليج، أما العامل الثالث فيتمثل في توافر مصادر طاقة بأسعار رخيصة، ومادة الألمونيوم الأساسية لقيام مثل هذه المشاريع. ولفت أحمد سرور إلى أن الميزان التجاري لدول الخليج قدر بنحو 520 مليار دولار نهاية العام الماضي، وهي أرقام مغرية يمكن أن تدفع المستثمرين للبحث عن استقطاع جزء منها لصالح مشاريعهم المستقبلية، وقدر في الآن ذاته حجم مبيعات السيارات بالمنطقة بنحو 1,3 مليون سيارة مقابل خمسمائة ألف بمجمل أسواق البلدان العربية الأخرى. وفي ضوء هذه المعطيات شدد المتحدث نفسه على ضرورة أن تفكر دول الخليج ومعها الدول العربية في إدراج صناعة السيارات ضمن إستراتيجياتها التنموية.

شريك تكنولوجي

وعما إذا كانت دول الخليج بحاجة إلى تدفقات استثمارية لدعم إقامة صناعة السيارات، قال سرور ان هذه الدول أحوج ما تكون إلى شريك تكنولوجي وليس ماليا لتوافرها على رؤوس أموال كبيرة متأتية من إيرادات النفط والغاز. وتوقع متحدثون خلال إحدى جلسات اليوم الأخير من المؤتمر أن يصل حجم سوق السيارات بالعالم إلى 84,4 مليون سيارة العام المقبل بارتفاع نسبته 5٪ عن العام الحالي، ويعزى ذلك لانتعاش الأسواق الآسيوية والأميركية الجنوبية في مقابل انكماش أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

استئناف نشاط مصفاة يوروبورت الكويتية في هولندا

لندن ـ رويترز: قالت مصادر تجارية اول من أمس إن مصفاة يوروبورت التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية استأنفت عملها بمعدلات مخفضة بعد أعمال صيانة أطول من المتوقع.

وقال أحد المصادر ان المصفاة التي تبلغ طاقتها 88 ألف برميل يوميا في ميناء روتردام بهولندا بدأت اعمال الصيانة المقررة أواخر سبتمبر لكن الصيانة استمرت فترة أطول مما كان متوقعا.

وقال المصدر «من أواخر سبتمبر حتى منتصف نوفمبر فترة أطول مما كان متوقعا».

وقال مصدر آخر ان وحدة التكسير المحفز بالسائل التي تنتج البنزين مازالت تشهد أعمال صيانة.

ورفضت شركة البترول الكويتية العالمية التعقيب.

«الدولي» يرعى مؤتمر «أداء وارتقاء»

رعى بنك الكويت الدولي المؤتمر التربوي «أداء وارتقاء» الذي أقامته جمعية المعلمين الكويتية مؤخرا في فندق الموفنبيك بالمنطقة الحرة، تحت رعاية وزير المالية ووزير التربية والتعليم العالي بالوكالة د.نايف الحجرف وبحضور وكيلة وزارة التربية بالانابة مريم الوتيد، وذلك لتعزيز دور البنك في دعم المجتمع، وحرصا على التواصل مع جميع شرائح المجتمع والوجود في الأنشطة الهادفة.

وبهذه المناسبة قال مسؤول أول العلاقات العامة في البنك فهد السرحان «يسعدنا في بنك الكويت الدولي المشاركة ورعاية مثل هذه الفعاليات التعليمية الهادفة، الأمر الذي يعكس رسالة البنك التنموية وإيمانه بأثر مثل هذه المساهمات الإيجابية التي من شأنها الارتقاء بالمؤسسات التعليمية والاجتماعية في الكويت».

وأضاف السرحان «أن «الدولي» حريص على تعزيز دوره المتميز في إطار المسؤولية الاجتماعية، والذي يعكس مبادئ وقيم «الدولي» كبنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، مشيرا إلى أن شراكته مع مؤسسات المجتمع امتداد لبرنامجه الريادي في المجال الاقتصادي الإسلامي بالكويت.

وختم السرحان بقوله «ان بنك الكويت الدولي سيظل يسعى باستمرار إلى تطوير منتجاته وخدماته المصرفية الإسلامية التي تلبي احتياجات العملاء المتنوعة بمستوى عال من الجودة والكفاءة، وتحقق طموحاتهم الشخصية والمالية في بيئة أكثر أمنا وأمانا وبثقة ويسر».

جناح البنك في المؤتمر